



الإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة

٢٠٢٣ - ٢٠٢٧



جمهورية مصر العربية

ديسمبر ٢٠٢٢



الإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة

٢٠٢٣ - ٢٠٢٧

جمهورية مصر العربية
ديسمبر ٢٠٢٢







" رغم الأزمات والتحديات التي تواجه العالم بأسره إلا أننا وبعون الله قادرون على تخطي كل هذه التحديات من خلال التلاحم والتكاتف بين الشعب المصري العظيم وجميع مؤسساته.

إن مصر الوطن الكبير الضارب في جذور التاريخ والبادئ للحضارة هو الوطن الذي تعاهدنا سوياً على الحفاظ عليه بأرواحنا وبنائه بأيدينا، لنزرع له الأمل ونصنع له المستقبل "

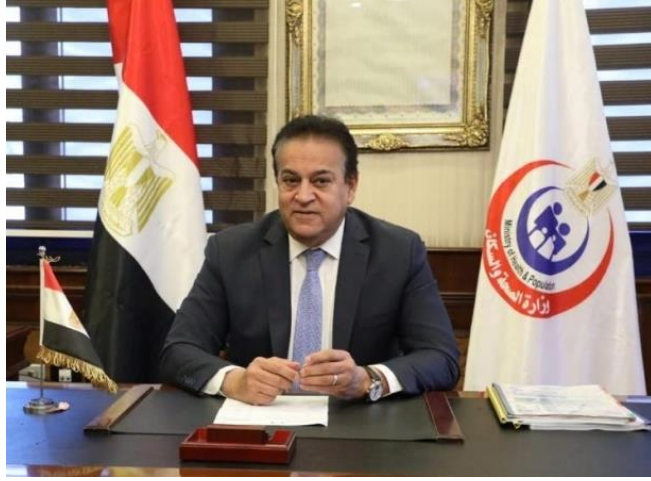
رئيس جمهورية مصر العربية
فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي



" هناك رؤية متكاملة للدولة المصرية للاهتمام بتطوير قطاع الصحة وتحقيق نقلة نوعية حقيقية به، سعياً لتقديم أفضل الخدمات الطبية للمواطن المصري "

دولة رئيس مجلس الوزراء

السيد الدكتور / مصطفى مدبولي



في ضوء توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية بتوفير حياة كريمة لجميع المصريين بمختلف الجوانب التي تمس حياة المواطن وعلى رأسها الجانب الصحي، لذا فقد سعت وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي و وزارة البيئة وغيرهم من الشركاء على اتجاهات استراتيجية مختلفة لتحقيق هذا الهدف.

وحيث أن أحد الدروس المستفادة من جائحة كوفيد ١٩ خصوصاً في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وما يترتب عليها من آثار سلبية على قطاعات الصحة المختلفة، هو ضرورة وضع خطط وطنية متكاملة تضمن الاستجابة الفورية المنسقة لطوارئ الصحة العامة.

لذا فإنه تزامناً مع ترأس مصر لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في دورته السابعة والعشرين خلال عام ٢٠٢٢، فقد رأينا الدفع قدماً في اتجاه تفعيل مفهوم الصحة الواحدة كسبيل للتعامل مع مثل هذه التحديات التي تهدد الصحة العامة.

إن تطبيق مفهوم الصحة الواحدة يسهم في تقوية النظم الصحية، بما يساعد على تحقيق النتائج الصحية المثلى للإنسان مع مراعاة ما يستلزمه ذلك من الحفاظ على صحة الحيوان والنبات والارتقاء بالمستوى الصحي البيئي.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة الثابتة التي تنص على أنه لا يمكن الفصل بين صحة الإنسان والحيوان والنبات وبيئاتهم المعيشية، فإن الجهود الأحادية لن تكون كافية للتعامل مع العديد من التحديات الصحية سواء الأمراض الحيوانية المنشأ، مقاومة مضادات الميكروبات، سلامة الأغذية والمياه، أو التغيرات المناخية وأنه لابد من الاتصال الوثيق والتنسيق والتعاون بين جميع الجهات ذات الصلة بما يضمن تحقيق مقاصد الصحة العامة.

إن هذا الإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة يعتبر بمثابة خارطة الطريق لتعزيز التعاون متعدد القطاعات والتخصصات على كل المستويات الوطنية، ويدعم الجهود الرامية إلى دمج "نهج الصحة الواحدة" ضمن الإستراتيجيات والخطط والبرامج الصحية المختلفة.

لذلك أود أن أحثكم جميعاً على المضي قدماً في طريق تفعيل هذا الإطار الإستراتيجي والعمل على وضع خطة عمل تنفيذية تضمن تطبيقه من أجل تحقيق هدفنا بتوفير حياة كريمة وصحية لكل مواطن مصري، وحماية بلدنا الحبيبة مصر من أي تهديدات صحية.

وزير الصحة والسكان

الأستاذ الدكتور/ خالد عبد الغفار



إن أبرز التحديات التي واجهها العالم بالأمس القريب هو فيروس كورونا المستجدة "كوفيد ١٩"، الذي أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن قوة أي دولة تكمن في اتحاد جميع المنظومات العاملة بها سواءً في صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة تحت مظلة واحدة أصبحت الآن تسمى بمنظومة أو نهج الصحة الواحدة.

وإن من أهم الموضوعات التي تندرج تحت منظومة الصحة الواحدة هو تغير المناخ وتأثيراته التي تساعد على تغيير النمط الوبائي وزيادة ضراوة بعض الأمراض وعودة ظهور أمراض كانت قد اختفت فضلاً عن ظهور أمراض ناشئة لم تكن موجودة من قبل على رأسها كوفيد ١٩ مع زيادة احتمال ظهور أمراض وبائية عابرة للحدود. كما يؤدي إلى التحورات الجينية في العديد من الميكروبات، والتي تعد من أخطر التحديات التي تواجه العالم؛ هذا بالإضافة إلى تنامي بعض الظواهر التي لم تكن تتسارع في الماضي بالشكل الذي نلاحظه خلال العقد الأخير وعلى رأسها ظاهرة مقاومة المضادات الميكروبية.

ويمكن ابراز رؤية وزارة الزراعة المستقبلية في ضرورة تكاتف جميع الجهات ذات الشأن وأصحاب المصلحة المشتركة نحو إعداد الدراسات والأبحاث والمسوح الوبائية المختلفة التي تهدف إلى الكشف المبكر عن مهددات الصحة العامة وكذلك الاستفادة من التعاون مع المنظمات الدولية في استخدام التكنولوجيا الحديثة للتشخيص المبكر للأمراض الوبائية وجمع وتحليل البيانات الضخمة التي تشمل عوامل الربط وتحديد مكامن الخطورة في كل من الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء.

وفي هذا الإطار أود أن أثنى جهود الشركاء الأربعة الرئيسيون "منظمة الأغذية والزراعة FAO - المنظمة العالمية لصحة الحيوان WOAH - منظمة الصحة العالمية WHO - برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP" من خلال العمل على قدم وساق على تعزيز نهج "الصحة الواحدة".

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
الأستاذ الدكتور/ السيد القصير



تسعى جمهورية مصر العربية بخطى متسارعة لدمج البُعد البيئي في كافة قطاعات الدولة بهدف تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة، والانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر. فيعزز ذلك من أهمية الاستثمار في البيئة وخلق وتوفير فرص عمل بالتوازي مع الحفاظ على مواردها الطبيعية والحد من مصادر التلوث التي تؤثر على صحة البيئة والإنسان والحيوان.

إن الإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة يعتمد على الترابط بين الانسان والحيوان والبيئة وينفَّذ ممارسات تدعم اتخاذ إجراءات جماعية منسّقة بين القطاعات المختلفة بالدولة، على نحو أكثر فاعلية وكفاءة واستدامة، كما يُعد أساسًا قويًا لتنفيذ الالتزامات العالمية تجاه حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث البيئي والمخلفات مما يساهم في تعافي كوكبنا.

فرؤية مصر ٢٠٣٠ تعطي أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. فنسعى جميعًا للحفاظ على البيئة من خلال اتخاذ كافة التدابير اللازمة، وعدم الإضرار بها، بل السعي لتنميتها لضمان حق الأجيال القادمة، وكذا حماية صحة المواطن المصري، وتأكيد حقه في العيش في بيئة صحية، نظيفة ومستدامة.

وزيرة البيئة

الأستاذة الدكتورة/ ياسمين فؤاد

المحتويات

شُكر وتقدير	١
مقدمة	١
التوجه العالمي المشترك للصحة الواحدة	٣
السياق الوطني والأولويات	٧
الصحة الواحدة والحوكمة	٧
الأمراض الحيوانية المنشأ	٩
الأمراض المنقولة بواسطة النواقل	١٢
سلامة الأغذية والمياه	١٤
مقاومة مضادات الميكروبات	١٥
الصحة وسلامة البيئة	١٧
الإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة لمدة خمس سنوات (٢٠٢٣ -	
٢٠٢٧)	١٩
الرؤية	١٩
الرسالة	١٩
الهدف	١٩
المحاور الأساسية للإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة	٢٠
أولاً: تعزيز القدرات التي تضمن القيام بأنشطة تعاونية ومنسقة بهدف الوقاية من	
التهديدات الصحية	٢١

- ثانياً: الحد من أخطار الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض المنقولة عن طريق
النواقل ٢٢
- ثالثاً: تعزيز التقييم والإدارة والإبلاغ المشترك عن المخاطر التي تؤثر على سلامة
الأغذية والمياه ٢٤
- رابعاً: تقليل خطر مقاومة مضادات الميكروبات ٢٤
- خامساً: تعزيز دور الصحة الواحدة في تحسين الصحة البيئية ٢٥
- ٢٦..... **الركائز الفنية للإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة**
- الحوكمة والقيادة..... ٢٧
- تنمية قدرات الصحة الواحدة..... ٣٢
- الترصد والإنذار المبكر والتقييم المشترك للمخاطر..... ٣٣
- التخطيط المشترك للتأهب والاستجابة..... ٣٤
- التواصل الفعال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية..... ٣٤
- إقامة الشراكات والتعاون عبر الحدود..... ٣٥
- البحث التطبيقي والابتكار..... ٣٦
- المضي قدماً لتفعيل الإطار ٣٧
- المراجع ٣٨
- المرفقات ٤٢



شكر وتقدير

هذه الوثيقة هي نتيجة جهد تعاوني بين ممثلي الوزارات والجهات المعنية بالصحة الواحدة وهي وزارة الصحة والسكان، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة البيئة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التنمية المحلية، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وهيئة الدواء المصرية، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

جزيل الشكر وعميق التقدير لجميع المشاركين على العمل بكل جهد وطاقه في صياغة الإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة من أجل تحقيق التقدم الذي نطمح إليه جميعًا لبلدنا الحبيبة مصر.

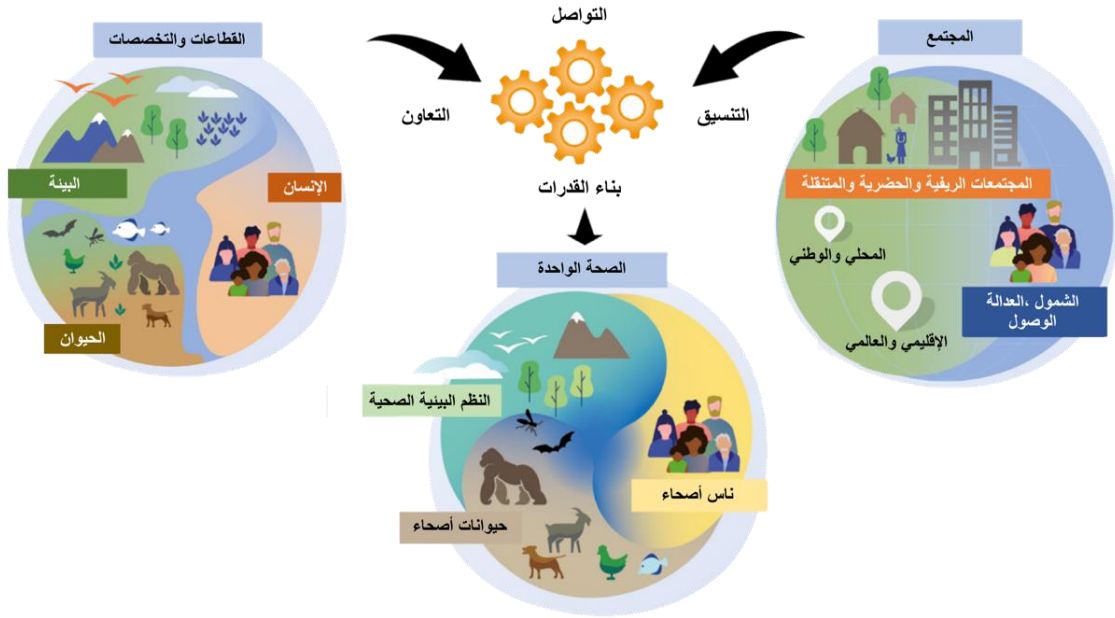


مقدمة

استحوذ مفهوم الصحة الواحدة مؤخراً على انتباه العالم نظراً لوجود العديد من نقاط الضعف والفجوات بنظم مكافحة الأحادية من قبل الوزارات أو الهيئات والمؤسسات المعنية، حيث يركز مفهوم الصحة الواحدة على أنه انطلاقاً من كون صحة الإنسان مرتبطة بصحة الحيوان والنبات والبيئة المحيطة، فإنه لا بد من التعاون الوثيق بين مختلف الجهات المعنية بالحفاظ على الصحة العامة للإنسان والحيوان والنبات والبيئة خصوصاً في ما يتعلق بتقليل أثر الأمراض ذات المنشأ الحيواني، والحد من المخاطر المترتبة على مقاومة مضادات الميكروبات، وكذلك ضمان سلامة الأغذية والمياه وغيرها من الموضوعات المشتركة.

ولقد أسهمت جائحة كورونا في لفت الانتباه ليس فقط إلى أهمية الاكتشاف المبكر وتقييم المخاطر والاستجابة الفعالة لأي تهديدات للأمن الصحي العالمي، ولكن أيضاً إلى أهمية تعزيز استراتيجيات وخطط عمل الصحة الواحدة.

«الصحة الواحدة» هو نهج تعاوني متعدد القطاعات والتخصصات يشمل كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ويهدف إلى تحقيق النتائج الصحية المثلى للإنسان مع مراعاة ما يستلزمه ذلك من الحفاظ على صحة الحيوان والنبات والارتقاء بالمستوى الصحي البيئي، كما يعمل على تشجيع البحوث الصحية وتصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والتشريعات التي تتعاون فيها القطاعات والتخصصات المتعددة من أجل التصدي للتهديدات الصحية التي تواجه الإنسان والحيوان والنبات والبيئة وصولاً إلى تطوير مفاهيم جديدة ومحسنة تعالج المشاكل الأساسية وتنتج حلولاً قابلة للتطبيق وطويلة الأمد.



شكل رقم (١): المكونات الرئيسية لمنظومة الصحة الواحدة

وتشمل أهداف النهج الشامل والموحد المعروف باسم "الصحة الواحدة" تحقيق التوازن المستدام بين جميع مكونات النظم الإيكولوجية، حيث يعترف بمدى الترابط الوثيق والتأثير المتبادل بين صحة الإنسان والحيوانات الأليفة والبرية والنباتات والبيئة، كما أنه يُلبي حاجة الجميع إلى الحصول على الغذاء الآمن والمغذي والمياه النظيفة والطاقة والهواء، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحد من التغيرات المناخية وآثارها السلبية. كل ذلك من أجل تعزيز الرفاهية وتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التهديدات التي تواجه الأمن الصحي العالمي والنظم الإيكولوجية.

التوجه العالمي المشترك للصحة الواحدة

تجمع الشراكة الرباعية من أجل الصحة الواحدة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للعمل معاً للتعجيل بالاستراتيجية المنسقة بشأن صحة الإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي من خلال عدة مبادرات مشتركة.

ومن أهم هذه المبادرات القيام بتطوير خطة عمل مشتركة للصحة الواحدة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، والتي تضم ستة محاور عمل لمواجهة التحديات الصحية الرئيسية التي تواجه الإنسان والحيوان والبيئة، وهي تعزيز قدرات الصحة الواحدة لتقوية النظم الصحية، والحد من مخاطر الأمراض الحيوانية المنشأ المستجدة أو العائدة للظهور، والسيطرة والقضاء على الأمراض الحيوانية المنشأ المتوطنة والأمراض المدارية المهملة والأمراض التي تنتقل بواسطة النواقل، وتعزيز التقييم والإدارة والاتصال بشأن مخاطر سلامة الغذاء، والحد من مقاومة مضادات الميكروبات بالإضافة إلى دمج البعد البيئي في برامج الصحة الواحدة.

تهدف خطة العمل المشتركة للصحة الواحدة إلى توجيه المنظمات الأربعة للعمل معا بهدف دعم الحكومات لبناء قدرات الصحة الواحدة، حيث توفر الخطة إطاراً للعمل ومقترحاً لمجموعة من الأنشطة التي يمكن للحكومات بالتعاون مع المنظمات الأربعة أن تقدمها معاً للنهوض بالصحة الواحدة وتوسيع نطاقها على نحو مستدام. وتستخدم الخطة نهج الصحة الواحدة لتعزيز التعاون والتواصل والتنسيق على قدم المساواة بين جميع القطاعات المسؤولة عن معالجة التهديدات الصحية التي تواجه الإنسان والحيوان والنبات والبيئة مع توفير التوجيه والأدوات المناسبة للتنفيذ الفعال لنهج الصحة الواحدة، بالإضافة إلى دعم الالتزام السياسي والاستثمار في هذا المجال.

مسار العمل ١ : تعزيز قدرات الصحة الواحدة
لتقوية النظم الصحية

مسار العمل ٢ : الحد من أخطار ظهور وعودة ظهور
الأوبئة والجوائح حيوانية المنشأ

مسار العمل ٦ : دمج البعد البيئي في
برامج الصحة الواحدة



مسار العمل ٣ : مكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ
المتوطنة والأمراض المدارية المهملة
والأمراض المنقولة بالنواقل والقضاء عليها

مسار العمل ٥ : تقليل خطر مقاومة
مضادات الميكروبات

مسار العمل ٤ : تعزيز التقييم والإدارة والإبلاغ
المشترك عن أخطار سلامة الغذاء

شكل رقم (٢): محاور خطة العمل المشتركة الصادرة عن المنظمات الدولية الأربعة ٢٠٢٢-٢٠٢٦

وفي مجال الحد من المخاطر وتقليل الآثار المحلية والعالمية المرتبطة بالأوبئة
الحيوانية المنشأ فإن خطة العمل المشتركة للصحة الواحدة تدعم فهم الروابط
وعوامل الخطورة التي تؤدي إلى ظهور وانتشار هذه الأمراض جنباً إلى جنب مع تعزيز
خط الدفاع الأول للوقاية من هذه الأمراض على مستوى الحيوانات واعتماد المراقبة
الصحية الفعالة من خلال أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، مما يساعد على
تقليل عبء الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض المدارية المهملة والأمراض المنقولة
بالنواقل بالإضافة إلى دعم البلدان في تنفيذ الحلول المجتمعية المرتكزة على تقييم
المخاطر، وتعزيز الأطر السياسية والقانونية للتنسيق عبر القطاعات على المستوى
المحلي و المستوى العالمي.



كما يتبنى التوجه العالمي دعم السياسات التي تهدف إلى زيادة العمل التنسيقي بين أصحاب المصلحة وتعزيز الوعي من أجل الاستخدام المسؤول والرشيد لمضادات الميكروبات في الإنسان والحيوان، وذلك بهدف الحفاظ على فعالية مضادات الميكروبات وضمان الاستدامة والوصول العادل لها، كما تركز أيضاً على حماية واستعادة التنوع البيولوجي، ومنع تدهور النظم البيئية على نطاق أوسع ودعم التنمية المستدامة.

ويعد أيضاً تشكيل لجنة رفيعة المستوى من الخبراء الدوليين في مجال الصحة الواحدة من المبادرات الهامة التي قامت بها مؤخراً المنظمات الأربعة. ففي ديسمبر ٢٠٢١، تشكلت هذه اللجنة من ٢٦ عضواً لتكون بمثابة لجنة استشارية للمنظمات الأربعة في مجال الصحة الواحدة؛ ومن أهم ما قامت اللجنة بتطويره هو وضع نظرية التغيير بشأن تطبيق الصحة الواحدة وأيضاً تحديث مفهوم نهج الصحة الواحدة ليشمل بشكل أساسي البيئة إضافة إلى صحة الإنسان والحيوان والنبات كمحاور أساسية يستهدفها هذا النهج.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد قام مكتب منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لكل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير استراتيجية إقليمية لنهج الصحة الواحدة لدعم دول إقليم شرق المتوسط في تطبيق هذا النهج مع الأخذ في الاعتبار المستويات المتباينة بين الدول من حيث مستوى التطبيق والقدرات والإمكانات المتاحة.



وقد تضمنت الاستراتيجية الإقليمية ٧ أهداف: وهي ترسيخ الحوكمة والقيادة لصنع سياسات سليمة والتخطيط الاستراتيجي لتنفيذ نهج الصحة الواحدة، وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات ذات الصلة، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات، وتعزيز تدابير وخطط التأهب والاستجابة الخاصة بالتهديدات وخطط الطوارئ في البلدان، وتطوير قوة عاملة ماهرة من مختلف التخصصات لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالصحة الواحدة على كل المستويات الإدارية في الدول.

إضافة إلى ذلك يقوم مكتب منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم الفني لدول إقليم شرق المتوسط من خلال المساعدة في وضع الاستراتيجيات والخطط التي تتماشى مع سياقها الوطني وتوفير عدة برامج لتدريب الكوادر البشرية باستخدام أحدث الأدوات المتاحة في مجال الصحة الواحدة مثل التدريب على التقييم المشترك لمخاطر الأمراض المشتركة و أيضا تقديم الدعم الفني للدول من أجل تقييم وتحسين البرامج المشتركة بين القطاعات مثل التقصي المشترك للأمراض الحيوانية المنشأ ووضع قائمة بالأمراض ذات الأولوية التي تواجه الإنسان والحيوان والبيئة والتي من شأنها أن تساعد الدول على تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتخفيف العبء على كاهل الأنظمة الصحية بالدول.



السياق الوطني والأولويات

الصحة الواحدة والحوكمة

بذلت الحكومة المصرية جهودًا في إنشاء آليات تنسيق بين القطاعات المعنية بصحة الإنسان والحيوان والبيئة بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة. ولقد عملت الوزارات المعنية على مدار السنوات العشر الماضية على دعم العديد من الأنشطة التي تقوي وتدعم حوكمة منظومة الصحة الواحدة و وضع إطار مؤسسي واضح لها.

ولقد كانت النواة بتشكيل اللجنة الرباعية "4-Way Link" لمتابعة جهود الدولة في مجال ترصد ومكافحة إنفلونزا الطيور حيث تم عقد اجتماعات منتظمة بين مسؤولي الأمراض الوبائية وأخصائيي المعامل في كل من قطاعي الصحة العامة وصحة الحيوان (الإدارة العامة للوبائيات والترصد والإدارة العامة لمكافحة الأمراض المعدية بالإضافة إلى المعامل المركزية بقطاع الطب الوقائي في وزارة الصحة والسكان، والإدارة المركزية للطب الوقائي وإدارة الترصد بالهيئة العامة للخدمات البيطرية ومعهد بحوث الصحة الحيوانية -المعمل المرجعي للرقابة البيطرية على الإنتاج الداجني- في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومكتب منظمة الصحة العالمية بمصر، ومركز الطوارئ للأمراض الحيوانية العابرة للحدود التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمصر).

تضمنت الاجتماعات المنتظمة للجنة الرباعية مناقشة مجموعة من المسائل المشتركة ومن أهمها تبادل البيانات والمعلومات وإجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بوضع إنفلونزا الطيور شديدة الضراوة.



كما عملت اللجنة الرباعية بكفاءة كفريق فني رسمي لدعم عمليات صنع القرار السياسي بشأن فيروسات الإنفلونزا الحيوانية المنشأ. ويعتبر هذا الفريق أول لجنة فنية تتبنى مفهوم الصحة الواحدة في مصر.

وقد دعمت الحكومة المصرية جهود اللجنة الرباعية من خلال تشكيل اللجنة القومية العليا لمتابعة موقف مرض إنفلونزا الطيور الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٥.

ومع تغير الوضع الوبائي للمرض ووجود أمراض ناشئة على الصعيد العالمي والإقليمي، كان توسيع نطاق اللجنة الرباعية أمراً بالغ الأهمية ليتجاوز الإنفلونزا ويشمل الأمراض الناشئة الأخرى، مثل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV) وغيرها من الأمراض الحيوانية المنشأ ذات الأولوية في مصر مثل البروسيلة وداء الكلب وحمى الوادي المتصدع وغيرها.

وتماشياً مع هذه المتغيرات فقد تم اقتراح تأسيس اللجنة العليا للصحة الواحدة في مصر جنباً إلى جنب مع دراسة مقترح تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٥ ليشمل متابعة سائر الأمراض المشتركة بالإضافة لمتابعة موقف الميكروبات المقاومة للمضادات الحيوية إلا أن جهود استكمال هذا المقترح لم تكتمل في ظل جائحة كوفيد-١٩.

وفي ظل جائحة كوفيد-١٩ صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية، والذي ينص على صلاحية الحكومة في اتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للتصدي للجوائح والأوبئة.



كما قامت وزارة الصحة والسكان تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء بدعوة جميع الشركاء الوطنيين والدوليين بالجهات المعنية إلى ترشيح ممثلين عنهم بهدف العمل على صياغة مسودة الاستراتيجية القومية للصحة الواحدة بمصر، على أن يتم الإعلان عنها تزامناً مع ترأس مصر لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في دورته السابعة والعشرين خلال عام ٢٠٢٢.

ويأتي على رأس الجهات المتعاونة في هذا الإطار وزارة الصحة والسكان، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة البيئة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التنمية المحلية، هيئة الدواء المصرية، وهيئة سلامة الغذاء وبالتنسيق مع كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

ويأتي أهم التحديات الأساسية لتنفيذ مفهوم الصحة الواحدة في مصر وهو غياب الشكل المؤسسي في الإدارة وعدم وجود إطار واضح للحوكمة والتنسيق بين الجهات المعنية وغياب بعض المنظمات غير الحكومية عن المشاركة في تنفيذ الخطط، بالإضافة إلى وجود بعض اللجان الموازية التي تسبب ازدواجية في العمل.

الأمراض الحيوانية المنشأ

الأمراض الحيوانية المنشأ هي الأمراض التي يمكن أن تنتقل من الحيوان إلى الإنسان، وهناك أكثر من ٢٠٠ نوع معروف من الأمراض الحيوانية المنشأ. كما تشير التقديرات إلى أنه من كل ٥ أمراض معدية معروفة في الإنسان يوجد أكثر من ٣ منها تنتقل إليه من الحيوان وأن نسبة كبيرة من الأمراض المستجدة التي تصيب الإنسان هي بالأساس أمراض حيوانية المنشأ.



وبالإضافة إلى كونها مشكلة تهدد صحة الإنسان، فإن العديد من الأمراض الحيوانية المنشأ تؤدي إلى خسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، حيث تمنع الإنتاج الفعال للغذاء من أصل حيواني وبالتالي تقليل نصيب الفرد من البروتين الحيواني، كما تخلق عوائق أمام التجارة الدولية في المنتجات الحيوانية. لكن تجدر الإشارة إلى أنه يمكن الوقاية من بعض الأمراض الحيوانية المنشأ بواسطة التطعيم أو غيره من الوسائل الفعالة.

ولقد تركزت الجهود من مختلف الجهات المعنية ومن بينها قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة والسكان، الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة البيئة على مجموعة من الأمراض الحيوانية المنشأ ذات الأولوية اعتماداً على مجموعة من الأسس العلمية والخبرات المتراكمة في هذا المجال. ومن ضمن المحددات التي استند إليها ترتيب الأولويات هو معدلات الإصابة والوفاة التي من الممكن أن تحدثها هذه الأمراض، وتقدير المخاطر المتعلقة باحتمال انتشارها، والتأثير على قطاع الثروة الحيوانية، والقدرة على التدخلات البيطرية اللازمة للحد من هذه الأمراض.

في ما يخص ترصد ومكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ ذات الأولوية وعلى رأسها إنفلونزا الطيور، السعار، البروسيلة، حمى الوادي المتصدع، وغيرها، فإنه يتم تنفيذ العديد من الأنشطة التنسيقية والتي تهدف إلى الحد من معدلات انتشار هذه الأمراض تحت مظلة الصحة الواحدة، مثل صياغة بروتوكولات التعامل مع الأمراض بشكل مشترك، وتكثيف جهود الترصد وتبادل البيانات والمعلومات، وكذلك التنسيق لعمل الزيارات الميدانية بهدف الاستجابة الفعالة للطوارئ الصحية للأمراض ذات الصلة بالإضافة إلى الندوات والدورات التدريبية وورش العمل التي يتم تنفيذها بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.



وعلى سبيل المثال، فإنه في ما يخص مرض إنفلونزا الطيور، فقد تعززت الجهود التنسيقية بين الجهات المختلفة تزامناً مع الاستجابة لجائحة الإنفلونزا عام ٢٠٠٩ وتوجت خلال العام ٢٠١١ بتشكيل اللجنة الرباعية "4-Way Link" لمتابعة الجهود المبذولة في مجال ترصد ومكافحة إنفلونزا الطيور، بالإضافة إلى تشكيل اللجنة القومية العليا لمتابعة موقف مرض إنفلونزا الطيور.

وفي ما يخص مرض السعار فقد تم صياغة استراتيجية وطنية للقضاء على مرض السعار بحلول عام ٢٠٣٠، والتي تأتي تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، حيث تم التوافق عليها من الناحية الفنية تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للسعار ٢٠٢١.

كما تم تنفيذ تدريب للكوادر البشرية المتخصصة التي تعمل في مجال ترصد ومكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ من مختلف الجهات على كيفية ترتيب الأولويات الخاصة بالأمراض الحيوانية المنشأ على المستوى القومي "One Health Zoonotic Disease Prioritization - OHZDP"، وقد شارك في هذا التدريب ممثلون عن قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة والسكان، والهيئة العامة للخدمات البيطرية ومعهد بحوث الصحة الحيوانية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وكذلك ممثلون عن وزارة البيئة، وبرعاية كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بمصر.

كما تعاونت هذه الجهات في الإعداد والتنفيذ للتقييم المشترك لمخاطر الأمراض الحيوانية المنشأ "Joint Risk Assessment - JRA" حيث تم عمل ورشة عمل لتدريب المدربين من الكوادر البشرية على المستوى المركزي على التقييم المشترك لمخاطر الأمراض الحيوانية المنشأ، كما تم عمل تجربة استرشادية على التقييم المشترك للمخاطر المرتبطة بمرض إنفلونزا الطيور بمحافظتين تمهيداً لتعميم التجربة على سائر الأمراض الحيوانية المنشأ بمختلف المحافظات طبقاً للحاجة.



وبالرغم من هذا التقدم المحرز في مجال ترصد ومكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ، إلا أننا بحاجة إلى تضافر الجهود وتسريع وتيرة العمل تحت مظلة الصحة الواحدة من أجل استكمال النجاحات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية.

الأمراض المنقولة بواسطة النواقل

تقوم وزارة الصحة والسكان من خلال الإدارة العامة لمكافحة ناقلات الأمراض بأعمال مكافحة للحشرات الناقلة للأمراض (مثل: الذباب، والبعوض، والحشرات الزاحفة، والعقارب، والقوارض والبراغيث) والتي تنقل العديد من الأمراض (مثل: الملاريا، وحمى الدنج، وحمى الوادي المتصدع، والتيفويد، والتسممات الغذائية وغيرها) للوصول للحد الآمن من الكثافة الحشرية وكثافة القوارض، والذي يساعد على عدم حدوث أي تفشيات وبائية ناتجة عن نواقل الأمراض.

وتتم أعمال مكافحة لنواقل الأمراض من خلال فرق مديرية على أعمال مكافحة بالمديريات باستخدام مبيدات الصحة العامة المصرح بها من منظمة الصحة العالمية والمسجلة بهيئة الدواء المصرية. كما تتعاون وزارة الصحة والسكان مع سائر الوزارات المعنية بهذا الشأن ومنها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية والري، و وزارة التنمية المحلية من خلال تفعيل اللجنة العليا للمكافحة المتكاملة طبقا للقرار الوزاري رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥، وذلك بهدف تطهير الترع والمجاري المائية، والتخلص من المخلفات الصلبة الناتجة عن التطهير، وردم البرك والمستنقعات، وتنفيذ حملات مكافحة ناقلات الأمراض، وتبادل البيانات والمعلومات حول المواد الفعالة المستخدمة لتفادي مقاومة الحشرات.



كما تم عمل خريطة حشرية لنواقل الأمراض في مصر باستخدام نظام المعلومات الجغرافي (GIS) والتي يتم تحديثها كل عامين. بالإضافة إلى عمل اختبار PCR للبعوض لمرض حمى الوادي المتصدع للعينات المجمعة من جميع المحافظات.

وتتكامل هذه الجهود مع جهود الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من خلال حملات التحصين للثروة الحيوانية بجميع محافظات الجمهورية. كما يتم تنفيذ خطط للترصد والتقصي الوبائي بهدف الاكتشاف المبكر لأي إصابات مرضية بين الحيوانات داخل البلاد، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على رسائل الحيوانات المستوردة وتفعيل الإجراءات الوقائية اللازمة بالمحاجر البيطرية مع ما تتضمنه من سحب العينات وإجراء التحصينات اللازمة للتأكد من خلو الحيوانات المستوردة من الأمراض قبل السماح لها بالدخول إلى البلاد.

ومن أهم ما تم تحقيقه في مجال مكافحة الأمراض المنقولة بواسطة النواقل هو الحصول على شهادة خلو مصر من مرض الفيلاريا الليمفاوية عام ٢٠١٧ وكذا عدم حدوث حالات ملاريا داخلية منذ عام ١٩٩٨.

ولكن نظرا لعمل بعض الشركات الخاصة بمجال مكافحة بشكل غير منظم وغياب بعض التشريعات المطلوبة لإحكام الرقابة والسيطرة وكذلك الاستخدام المفرط غير المدروس للمبيدات الزراعية في أعمال مكافحة الحشرات، الأمر الذي قد يشكل خطراً على مكافحة الأمراض والقضاء عليها مستقبلاً وبخاصة مع تغير المناخ حيث قد تكتسب الحشرات أو تنتج أجيالا من الحشرات بها صفة المقاومة للمبيدات المستخدمة.



سلامة الأغذية والمياه

عملت الوزارات والمؤسسات المعنية على التغلب على جميع التحديات التي تهدد سلامة الأغذية والأمن الغذائي من خلال وضع الإجراءات والسياسات اللازمة للرقابة على الأغذية بما يضمن حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية أو غير الآمنة بالإضافة إلى تحليل المخاطر وتقييمها وإدارتها بهدف تقليل مخاطر الإصابة بالأمراض المنتقلة عن طريق الغذاء وتحسين نظم الإنذار والاكتشاف المبكر والاستجابة لأي حالات تفشي وبائي بسبب الغذاء.

كما تعمل هذه الجهات على تطبيق نهج منظم لحل المشكلات المتعلقة بسلامة الغذاء والأمن الغذائي تحت مظلة الصحة الواحدة. وتشمل هذه الجهات وزارة الصحة والسكان، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، ووزارة الداخلية بالإضافة إلى الهيئة القومية لسلامة الغذاء وغيرها.

وقد تحركت الحكومة المصرية نحو إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء في عام ٢٠١٧ لضمان الوفاء بمتطلبات سلامة الأغذية لحماية صحة الإنسان والحد من الأمراض التي تنقلها الأغذية والحفاظ على نظام قوي لتنظيم الأغذية، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة الغذائية والأمن الغذائي. وقد تم تفعيل قانون الهيئة ولائحته التنفيذية بما يدعم التنسيق بين الهيئة والجهات المعنية بسلامة الغذاء وعلى رأسها وزارة الصحة والسكان ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة البيئة والعديد من الوزارات المعنية الأخرى بالإضافة إلى تمثيل الجهات الموقرة جميعها في كل من مجلس إدارة الهيئة ومجلس الأمناء وعقد البروتوكولات من الشركاء المعنيين والتعاقد مع معامل الجهات الحكومية بكل من وزارة الصحة والسكان ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، كما شرعت الهيئة القومية لسلامة الغذاء في إنشاء المعامل المركزية النموذجية في عدد من الموانئ المصرية لاستيفاء وتحقيق الرقابة الغذائية.



وبالإضافة إلى مشاركة وزارة الصحة والسكان في مجال سلامة الغذاء، فإنها تقوم أيضاً بدور فعال في الرقابة على جودة مياه الشرب من خلال سحب عينات المياه من محطات مياه الشرب بجميع محافظات الجمهورية بصفة دورية وتحليلها بالإدارة المركزية للمعامل وفروعها بالمحافظات للتأكد من مطابقتها لمعايير مياه الشرب، حيث يتم تبادل النتائج مع الجهات ذات الصلة لمساعدة القائمين على إنتاج المياه على تحسين الأداء وإنتاج مياه آمنة ذات جودة عالية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتماشياً مع رؤية مصر في هذا الإطار، فقد تم تدشين الاستراتيجية الوطنية للغذاء والتغذية، وهي نتاج جهد جميع القطاعات والهيئات المعنية، والتي تعتبر خارطة الطريق للوصول إلى غذاء صحي، وآمن، وسليم.

واستمراراً للجهود التي تم تحقيقها في مجال سلامة الغذاء والمياه فإننا بحاجة إلى دعم الموارد البشرية، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات والخبرات، ومراجعة سبل تفعيل القوانين وتطبيق العقوبات الرادعة تجاه المخالفين، وتشجيع التنسيق بين الجامعات والقطاعات المعنية بخصوص المشاريع البحثية وبحث سبل نشر النتائج.

مقاومة مضادات الميكروبات

إن استخدام مضادات الميكروبات بشكل غير سليم هو الذي يؤدي إلى حدوث المقاومة في جميع أنحاء العالم، حيث أن ما لا يقل عن نصف المضادات الحيوية المستخدمة يتم بشكل غير صحيح. ان معدلات الاستهلاك غير المبرر في كل من قطاع الصحة العامة والصحة الحيوانية تعتبر السبب الرئيسي المؤدي إلى مقاومة مضادات الميكروبات، والتي بدورها تمثل تهديداً لكل من الصحة العامة والصحة الحيوانية على حد سواء.



وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات قليلة في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما أنه من الشائع الاستخدام غير الرشيد للمضادات الحيوية بمختلف المنشآت العامة أو الخاصة، بالإضافة إلى ضعف آليات تبادل المعلومات بين مختلف القطاعات.

ولقد أصدرت خطة العمل الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات ٢٠١٨-٢٠٢٢ بهدف تحديد الأدوار والمسئوليات بمختلف الأنشطة التي يتعين على كافة الجهات القيام بها للحد من مقاومة مضادات الميكروبات، مع وضع إطار زمني محدد للتنفيذ وإدراج خطة للمتابعة والتقييم لتتبع التقدم المحرز. وقد شارك في صياغة هذه الخطة قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة والسكان، الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة البيئة وبالتعاون مع الخبراء من مختلف الجامعات المصرية وغيرهم.

وفي سياق متصل يأتي دور هيئة الدواء المصرية والمنشأة بقانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ لتحل محل الجهات ذات الاختصاص بمجال الرقابة على المستحضرات الصيدلانية البشرية والبيطرية والمستلزمات الطبية وغيرها، حيث تتولى هيئة الدواء المصرية تنظيم تسجيل وتداول ورقابة المستحضرات والمواد الخام التي تدخل في تصنيعها. وتقوم الهيئة بالشراكة مع الوزارات والهيئات المختلفة بإنفاذ الخطط الاستراتيجية ووضع الأطر التنظيمية وإصدار السياسات والأدلة الإرشادية وتسهم في جهود التثقيف الدوائي لرفع مستوى الأداء الفني لمقدمي الخدمة الصحية إضافة إلى التوعية المجتمعية بخطورة مقاومة مضادات الميكروبات وطرق الحد منها وذلك لضمان الاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات. كما تقوم الهيئة بمتابعة معدلات استهلاك مضادات الميكروبات على المستوى القومي ورصد وتحليل أنماط استعمالها في الدواعي المختلفة.



هذا وقد تم وضع إطار تنظيمي تحت مسمى اللجنة القومية لترشيد استخدام مضادات الميكروبات وذلك في ديسمبر ٢٠٢١، وتعد هذه لجنة متعددة الجهات لوضع سياسات وبروتوكولات وطنية للاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات ومتابعة تنفيذها.

ان استكشاف فرص دمج المراقبة الصحية على معدلات استهلاك مضادات الميكروبات وأسباب ذلك على كل من المستوى البشري والحيواني تحت مظلة الصحة الواحدة يعتبر أمر بالغ الأهمية للكشف المبكر عن هذا النوع من التهديدات الصحية. كما أنا هناك حاجة ماسة إلى آلية ثابتة لتبادل المعلومات في التوقيت المناسب فيما بين القطاعات لتبادل التنبيهات وتوجيه تقييمات المخاطر.

الصحة وسلامة البيئة

تنص رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة على أن الإنسان هو المحور الرئيسي للتنمية كأحد المبادئ الحاكمة للاستراتيجية. وانطلاقاً من هذا المبدأ، تتضح أهمية حماية المواطنين من الآثار الصحية السلبية لتغير المناخ، لا سيما بالتزامن مع التعافي من جائحة كوفيد-١٩ والتي أظهرت مدى أهمية الاستعداد الجيد للمتغيرات الصحية الطارئة التي قد يكون للتغير المناخي دور في تفاقمها، بالإضافة إلى أهمية توحيد الجهود في مختلف القطاعات ذات الصلة لمحاولة إدارة الأزمة بشكل جيد والحد من الآثار السلبية المترتبة عليها.

ولقد أعدت مصر استراتيجيتها الوطنية الأولى للتكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠١١، وصدرت استراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات في عام ٢٠١٨، والتي تم إعدادها لتتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.



وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت هناك فجوة لتوحيد جميع جوانب تغير المناخ في وثيقة واحدة لتكون مرجعاً أساسياً يكفل إدماج بُعد تغير المناخ في التخطيط العام لجميع القطاعات في الدولة.

وفي هذا الإطار فقد تم إعلان الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، والتي تعتبر استراتيجية شاملة طويلة المدى تعكس رؤية مصر في الملف المناخي والأهداف الوطنية من حيث دعم الجهود التي تسهم في التخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها مع دعم البحث العلمي والحلول المبتكرة بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لهذه الإجراءات، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية للتغيرات المناخية وأهداف التنمية المستدامة.

الإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة لمدة خمس سنوات (٢٠٢٣ - ٢٠٢٧)

الرؤية

نحو مجتمع صحي قادر على مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة على حد سواء.

الرسالة

إنشاء وتعزيز التعاون بين القطاعات المعنية من خلال نهج الصحة الواحدة لتمكين التقدم بشكل فعال نحو تحسين النتائج الصحية للبشر، والحيوانات، والنباتات، والبيئة.

الهدف

الحد من المخاطر الصحية التي تواجه الإنسان والحيوان والنبات والبيئة من خلال تعظيم قدرات النظم الصحية بالدولة باستخدام نهج الصحة الواحدة بكفاءة وفعالية عن طريق:

- إضفاء الطابع المؤسسي لتمكين التنسيق الفعال المستدام بين مختلف القطاعات.
- مراقبة التهديدات والمخاطر الصحية المشتركة بين الإنسان والحيوان والبيئة وتحديد العوامل المؤدية لظهورها وانتشارها.
- تعزيز القدرات الصحية في القطاعات المعنية للوقاية والكشف والاستجابة الفعالة للتهديدات الصحية التي تواجه الإنسان والحيوان والبيئة.

المحاور الأساسية للإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة

يسترشد الإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة بالإطار العالمي للخطة المشتركة للصحة الواحدة المشار إليها سابقاً بالإضافة إلى الاستراتيجية الإقليمية لنهج الصحة الواحدة لدعم دول اقليم شرق المتوسط. ويشمل الإطار القومي خمسة محاور على أن يتضمن كل منها مجموعة من الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى والتي يمكن من خلالها المساعدة على تحقيق النتائج المتوقعة والمساهمة في تحقيق التأثير المنشود.

تعزيز القدرات التي تضمن القيام بأنشطة تعاونية
ومنسقة بهدف الوقاية من التهديدات الصحية

تعزيز دور الصحة الواحدة
في تحسين الصحة البيئية



الحد من أخطار الأمراض
الحيوانية المنشأ والأمراض
المنقولة عن طريق النواقل

تقليل خطر مقاومة مضادات الميكروبات

تعزيز التقييم والإدارة والإبلاغ المشترك
عن المخاطر التي تؤثر على سلامة
الأغذية والمياه

شكل رقم (٣): محاور الإطار الإستراتيجي القومي للصحة الواحدة

يتناول هذا الإطار الإستراتيجي المحاور الصحية الهامة التي يلزم التصدي لها لتوفر نهجًا نظاميًا ضروريًا لتقليل المخاطر الصحية المشتركة بين الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، وكذلك الحصول على أنظمة غذائية وصحية مستدامة بالإضافة إلى إدارة أفضل للنظام البيئي على أن يتم العمل على جميع المحاور معاً في نفس الوقت.

أولاً: تعزيز القدرات التي تضمن القيام بأنشطة تعاونية ومنسقة بهدف الوقاية من التهديدات الصحية

يستهدف هذا المحور العمل على بناء القدرات الوطنية وتوفير الأدوات الكافية للتنفيذ الفعال لنهج الصحة الواحدة متعدد القطاعات. كما يقدم التوجيهات اللازمة لتوظيف هذه الموارد بالشكل الأمثل ويعظم الاستفادة منها. ويعمل هذا المحور على تقييم القدرات المتاحة ورصد ما هو ضروري ومن ثم وضع خطط تنفيذية وعملية لتعزيزها أو بناء القدرات غير المتاحة والتي يعتبر وجودها ضروري لنجاح منظومة الصحة الواحدة.

إن البدء في تفعيل هذا المحور سوف ينتج عنه إرساء الأسس والركائز لقدرات الصحة الواحدة وإنشاء الآليات والأدوات التي تساعد على بناء قوة عاملة على دراية بالصحة الواحدة. حيث يركز هذا المحور على ضرورة إعداد كوادر مدربة ومؤهلة للعمل في المجالات ذات الصلة بالصحة الواحدة وتكوين فرق عمل من القطاعات المعنية للاكتشاف المبكر والإبلاغ والاستجابة السريعة لأي من التهديدات الصحية، إضافة إلى العمل على تطوير المبادئ التوجيهية اللازمة لعمل هذه الفرق مثل إصدار دليل عمل إرشادي لتطبيق مفهوم الصحة الواحدة.

يرتبط هذا المحور بشكل وثيق بباقي المحاور الأخرى، حيث يدعم خلق بيئة داعمة تساعد على تطبيق مفهوم الصحة الواحدة بنجاح، حيث إن العمل على إنشاء مجتمع



الصحة الواحدة من خلال التعريف بالمفهوم خلال مراحل التعليم بمختلف أنواعه جنباً إلى جنب مع دمج منظمات المجتمع المدني وقادة المجتمع والقطاع الخاص والجهات الأخرى ذات الصلة يساعد على توحيد الجهود وتعظيم الإسهامات في مجال معالجة الموضوعات التي تندرج تحت مظلة الصحة الواحدة.

ثانياً: الحد من أخطار الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض المنقولة عن طريق النواقل

يعتمد هذا المحور على الحد من احتمال حدوث الأوبئة والجوائح الحيوانية المنشأ المستجدة وتقليل آثارها محلياً من خلال فهم العلاقات والعوامل التي تتسبب في ظهورها وانتشارها، وتنفيذ استراتيجيات الوقاية في المراحل الأولية، وتعزيز الأنظمة الوطنية للصحة الواحدة في مجال المراقبة، والإنذار المبكر والاستجابة السريعة. يأتي ذلك من خلال فهم أسباب ظهور مثل هذه التهديدات وأسباب انتشارها وتحديد الإجراءات المتخصصة والقائمة على الأدلة والتي من شأنها أن تساعد الدولة على منع ظهورها أو الحد من انتشارها.

كما أن اعتماد حلول قائمة على تحليل المخاطر مع تدعيم الأطر القانونية والتشريعية على جميع المستويات وتعزيز الدعم السياسي، يساعد على الحد من عبء الأمراض الحيوانية المنشأ العائدة للظهور أو المتوطنة، والأمراض المنقولة بالنواقل.

وفي سبيل النهوض بهذا المحور فإن هناك حاجة إلى تحديث ترتيب الأولويات الخاصة بالأمراض الحيوانية المنشأ من خلال استخدام الأدوات والأساليب العلمية، بالإضافة إلى إنشاء منصة إلكترونية موحدة تهدف إلى سهولة تبادل المعلومات والبيانات وترفع من كفاءة الترصد الوبائي والمعملي المشترك بين القطاعات المعنية على أن يشمل الإبلاغ المتبادل بيانات الترصد السلبي والنشط والترصد القائم على



الحدث وتقييم المخاطر. كما يجب تعزيز إجراءات الوقاية على مستوى الحيوان ومن بينها توفير اللقاحات الحيوانية والتي تعتبر من أهم خطوط الدفاع والتحكم في الأمراض الحيوانية المنشأ.

كما يجب تنسيق الجهود وتحديد الأدوار لتكون محددة وواضحة لكل قطاع معني في مختلف المراحل سواء الاستعداد والإنذار المبكر أو أثناء الاستجابة أو في مرحلة التعافي، وذلك استناداً إلى الإرشادات القياسية الدولية، بالإضافة إلى مراجعة وتحديث القوانين والقرارات المنظمة التي تساعد في تفعيل دور الجهات المعنية في مختلف المراحل المشار إليها.

كما أن إنشاء وتنفيذ نهج مجتمعي قائم على تحليل المخاطر من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة الضروريين وضمان التطبيق المتسق لمبادئ الصحة الواحدة على جميع المستويات من خلال تعزيز أطر السياسات الوطنية بالإضافة إلى تعزيز الدعم السياسي والتمويل تساعد جميعاً على الحد من أخطار الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض المنقولة بالناقل ومكافحتها.

وتأتي الخطوات اللازمة للحد من انتشار الأمراض المنقولة بواسطة الناقل والقضاء عليها بتشكيل فريق فني لمكافحة الأمراض المنقولة بالناقل وتقديم اقتراح لتعديل التشريعات المتعلقة بشركات مكافحة ناقلات الأمراض الخاصة وإعداد برامج تثقيفية وتوعوية تشمل نشرات وحلقات دراسية إضافة إلى وضع برامج تقصى مشتركة لرصد هذه الأمراض والسيطرة عليها ومنع انتشارها.



ثالثاً: تعزيز التقييم والإدارة والإبلاغ المشترك عن المخاطر التي تؤثر على سلامة الأغذية والمياه

يهدف هذا المحور إلى تعزيز دور استراتيجية الصحة الواحدة في تنسيق الجهود المبذولة لضمان سلامة الأغذية والمياه ومراقبتها. وتركز الأولويات الخاصة بسلامة الأغذية والمياه على زيادة الوعي الصحي ووضع أو تعديل السياسات ذات الصلة بما يضمن صحة الناس والحيوانات والنظم البيئية ويساعد في الحفاظ عليها خلال تفاعلاتهم مع سلسلة الإمدادات الغذائية والوصول للمياه السليمة.

بالإضافة إلى تعزيز المعلومات المتعلقة بالنظم الغذائية وتشجيع البحوث العلمية التي تهدف إلى تحديد ومتابعة الأمراض الناتجة عن تلوث الأغذية والمياه، وتقييم المخاطر عند وضع السياسات واتخاذ القرارات بجانب تشجيع تنفيذ نهج الصحة الواحدة في مجال الحد من الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية والمياه.

رابعاً: تقليل خطر مقاومة مضادات الميكروبات

يؤكد هذا المحور على أهمية تنسيق الجهود من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لمضادات الميكروبات وذلك للحفاظ على فعاليتها وضمان الوصول العادل والمستدام لها وبالتالي الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات. ويأتي ذلك من خلال تعزيز قدرة الحكومة على وضع القوانين والسياسات المبنية على الأسس العلمية التي تساعد على الحد من مقاومة مضادات الميكروبات، واعتماد الهياكل الوطنية وتحديد قواعد الممارسات لإدارة مقاومة مضادات الميكروبات، وذلك كأحد أولويات العمل التعاوني تحت مظلة الصحة الواحدة، فضلاً عن تعزيز البرامج والمبادرات الوطنية اللازمة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لنهج الصحة الواحدة إزاء تقليل مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات.



تحتاج الخطط التنفيذية للمراجعة وإدراج أصحاب المصلحة الجدد والربط بينها وبين الخطة الاستراتيجية للصحة الواحدة والسعي نحو تنفيذ استراتيجية الاتصال الخاصة لمقاومة مضادات الميكروبات. وتتمثل الخطوات المطلوب تنفيذها وضع نظام لمشاركة المعلومات والبيانات بين القطاع البيطري والقطاع البشري، دعم القطاع البيطري في مجال ترصد مقاومة مضادات الميكروبات، وضع نظام رصد وتقييم لمتابعة الخطة التنفيذية، بالإضافة إلى تشجيع الأبحاث والدراسات المشتركة بين القطاعات المعنية مع ضمان توافق ضوابط التصنيع مع القواعد البيئية.

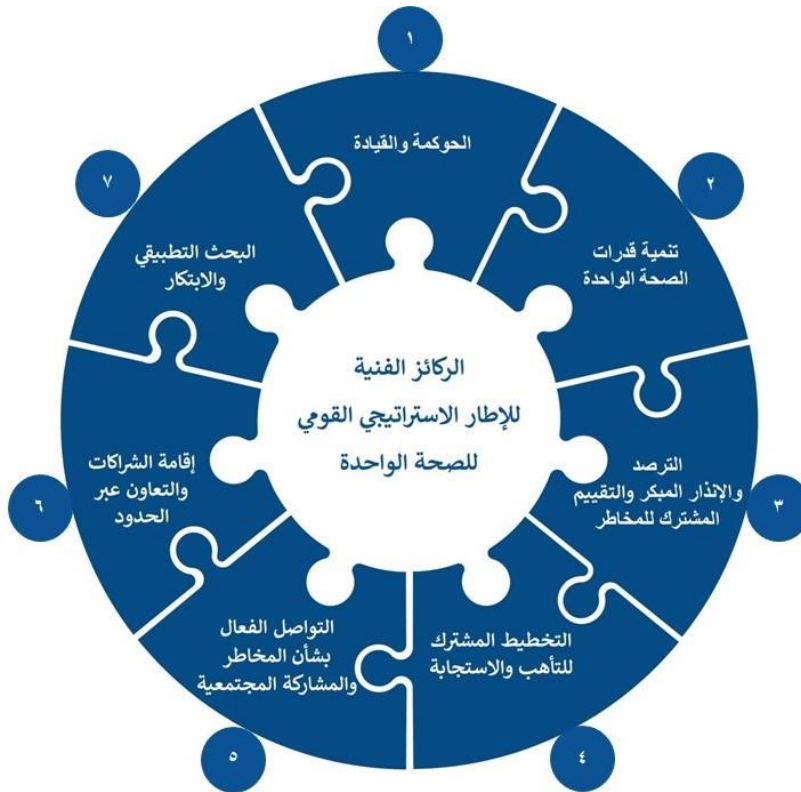
خامساً: تعزيز دور الصحة الواحدة في تحسين الصحة البيئية

يهدف هذا المحور إلى تحسين النظم البيئية التي تدعم الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات وتساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى حماية واستعادة التنوع البيولوجي ووقف تدهور النظم الإيكولوجية والبيئة. كما يدعم دمج الصحة البيئية والحفاظ على النظام الإيكولوجي وجهود مواجهة التغيرات المناخية في استراتيجية الصحة الواحدة.

إنه من الأهمية بمكان أن يتم إصدار خطة وطنية تنفيذية للصحة الواحدة تراعي إدراج البيانات المتعلقة بالجوانب البيئية في اتخاذ القرارات الصحية، مع التركيز على رفع كفاءة العاملين في قطاعات البيئة والصحة والزراعة عن النظم البيئية وعلاقتها الأساسية بالصحة الواحدة، مع التأكيد على ضرورة بحث سبل التعاون والتنسيق الفعال بين الجهات المعنية وإنشاء نظام للمتابعة والتقييم.

الركائز الفنية للإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة

تعتبر الركائز الفنية للاستراتيجية هي التوجيهات التنفيذية التي يجب مراعاتها والالتزام بها في كل من المحاور الخمسة للإطار الإستراتيجي للصحة الواحدة لضمان دمج النظم وتعزيز أواصر التعاون والتنسيق على قدم المساواة بين جميع القطاعات المسؤولة عن الصحة الواحدة كما تساعد أيضاً على سد الفجوات وتعظيم القدرات. ويتضمن كل منها مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي ستعمل الجهات المتعاونة على البدء في تنفيذها، على أن يتم توضيحها بشكل تفصيلي في الخطة التنفيذية التي سيتم إصدارها لاحقاً بما يساعد على وضوح الرؤية ويدعم الجهود الرامية إلى البدء في التنفيذ الفعلي لتحقيق الأهداف المرجوة.



شكل رقم (٤): الركائز الفنية للإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة

الحوكمة والقيادة

للحكومة دور فاعل في تحسين كفاءة الأداء بشكل عام، ولها تأثير كبير في تحقيق الأهداف، ولا شك أن تطبيق الحوكمة ووضوح أدوار الشركاء المعنيين سيثمر النتائج المرجوة من تطبيق مفهوم الصحة الواحدة. تشمل مبادئ الحوكمة تحديد السلطات، والمسؤوليات بوضوح وشفافية وتحديد طرق التواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات والمراجعة الشاملة والدقيقة للأنظمة؛ والتركيز على ضمان كفاءة الإنفاق، وتعظيم أثره بما يضمن استدامة الموارد، وتحسين الأداء. وتشمل الحوكمة الآتي:

- تحديد لجنة وطنية متعددة القطاعات للصحة الواحدة ذات اختصاصات وصلاحيات محددة.
- وضع الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التشغيلية الموحدة اللازمة لتنفيذ مبادرات الصحة الواحدة.
- إنشاء نظام تنسيق بين الجهات المعنية على أساس منظم.

المستوى الأول: اللجنة الوزارية للصحة الواحدة

من المقرر أن توسع اللجنة القومية العليا لمكافحة إنفلونزا الطيور نطاق اختصاصها ليشمل قضايا الصحة الواحدة المختلفة سواء الأمراض الحيوانية المنشأ، أو سلامة الغذاء والمياه، أو مقاومة مضادات الميكروبات والصحة البيئية. وتضم في عضويتها السادة الوزراء ورؤساء الهيئات وغيرهم من صانعي القرار ذوي المستوى الرفيع ممثلين عن جميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة.



وتعد هذه اللجنة العليا أعلى مستوى متعدد القطاعات يختص بالصحة الواحدة وسيرتبط دورها بإقرار السياسات وصياغة القرارات والإشراف على تنفيذها بالتنسيق بين جميع الوزارات والهيئات ذات الصلة. وتشمل مهام عمل هذه اللجنة ما يلي:

- إقرار السياسات والرقابة الاستراتيجية وتيسير التعاون بين الوزارات والجهات الأخرى.
- القيادة والتنسيق لكافة الجهود الوطنية الشاملة لتنفيذ نهج الصحة الواحدة تماشياً مع الخطط العالمية والإقليمية.
- اعتماد الصيغة النهائية للبروتوكولات وخطط العمل الوطنية المختلفة سواءً الفنية أو الإدارية أو المالية.
- إصدار القرارات التي من شأنها دعم تنفيذ الأنشطة المدرجة في خطة عمل الصحة الواحدة.
- تقييم الاحتياجات المالية وتيسير تدفقها المستمر من الحكومة وغيرها من المصادر المختلفة لتنفيذ ما تم إقراره في الخطة القومية للصحة الواحدة.
- متابعة الخطط التنفيذية والتقدم المحقق بها بشكل دوري واقتراح أي تدخلات أو أنشطة استراتيجية أخرى من شأنها التغلب على التحديات وتحسين أداء فرق العمل لتحقيق الأهداف التي تم إقرارها في الاستراتيجية القومية.

المستوى الثاني: اللجنة التنسيقية العليا للصحة الواحدة

تؤدي اللجنة التنسيقية دوراً هاماً في الحرص على أن يكون التعاون مثمراً وأن يؤدي إلى إجراءات مشتركة فعالة، وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة التنسيقية العليا في تقديم المشورة الاستراتيجية والفنية بشأن المسائل المتصلة بأركان الصحة الواحدة



ومتابعة الأعمال والتنسيق بين الفرق الفنية المختلفة. كما ستشكل حلقة الوصل بين اللجنة الوزارية واللجان الفنية المختلفة وتتكون هذه اللجنة من القيادات التنفيذية وكبار الخبراء الفنيين ونقاط الاتصال للصحة الواحدة من الوزارات والهيئات ذات الصلة. وتشمل مهام عمل اللجنة التنسيقية العليا ما يلي:

- إسداء المشورة بشأن التوجهات الاستراتيجية التي يتعين إعطاؤها الأولوية وتقديم الدعم الفني.
- توفير التوجيه والدعم اللازم لإنشاء الفرق الفنية المختلفة.
- المتابعة والإشراف على تنفيذ الخطط والأنشطة التنسيقية المختلفة والتأكد من اتساقها مع الأهداف والجدول الزمني المقترح.
- إقامة تعاون وشراكة مع أصحاب المصلحة لتعزيز تنفيذ الأنشطة المختلفة وضمان الاستدامة على المدى الطويل.
- الإشراف على عمل لقاءات دورية تنسيقية بين مختلف القطاعات لمناقشة التهديدات الصحية والمشاكل المشتركة وطرح الحلول المناسبة.
- مساعدة الفرق الفنية على تحديد ووصف التحديات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق باستراتيجية الصحة الواحدة.
- تنسيق وتيسير عمل الفرق الفنية في إعداد التقارير المشتركة ذات الصلة بالخطة التنفيذية الاستراتيجية للصحة الواحدة والعرض على اللجنة الوزارية العليا بالموقف العام والتوصيات المقترحة.

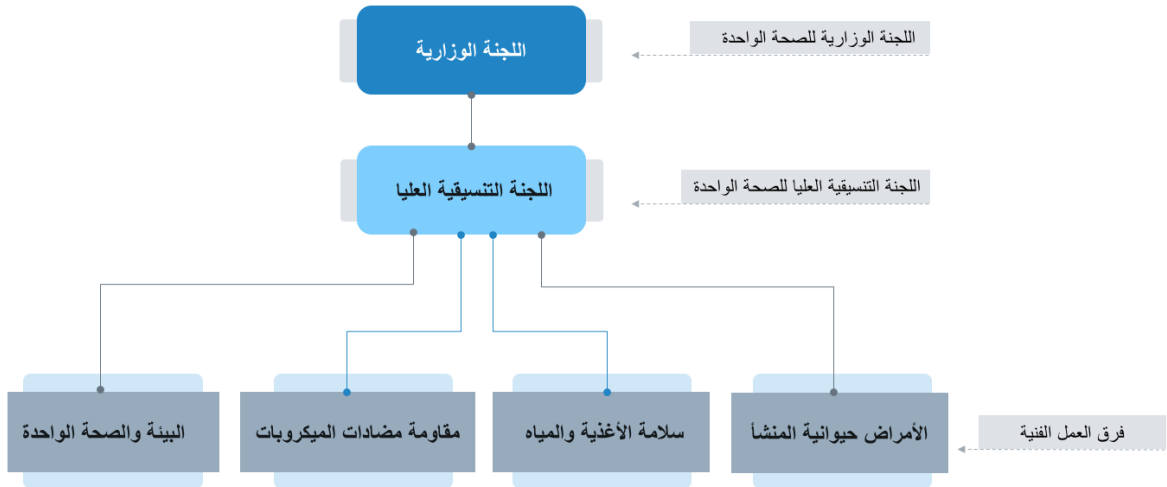


المستوى الثالث: فرق العمل الفنية

سيتم تشكيل مجموعات فرعية من الموظفين الفنيين داخل الوزارات والهيئات ذات الصلة من التخصصات المختلفة للمحاور الآتية: الحوكمة والصحة الواحدة، والأمراض حيوانية المنشأ، وسلامة الغذاء والمياه، ومقاومة مضادات الميكروبات والصحة البيئية تحت مظلة اللجنة التنسيقية العليا، وسيتم اختيار كل عضو من أعضاء الفريق من القطاعات والهيئات المنوطة كل على حسب مجال تخصصه. وتشمل مهام عمل هذه الفرق ما يلي:

- تقديم الرأي الفني لمساعدة متخذي القرار في وضع السياسات والبروتوكولات الخاصة بالصحة الواحدة
- صياغة الخطة التنفيذية الوطنية وتنسيق وتوجيه التنفيذ بما يتفق مع الخطة الاستراتيجية
- التخطيط والتنسيق والإشراف المباشر على تنفيذ الخطة التنفيذية الخاصة بمحاور الصحة الواحدة
- تحديد الموارد المطلوبة من مختلف الوزارات والهيئات المختلفة واللازمة لضمان تنفيذ أنشطة الخطة التنفيذية للصحة الواحدة سواءً المتاحة أو غير المتاحة
- تحديد أصحاب المصلحة المختلفين وتعزيز الأنشطة التعاونية
- إنشاء نظام لتبادل المعلومات ومشاركة التقارير بين الفرق الفنية المختلفة من خلال الاتصال والتنسيق الفعال مع الشركاء المعنيين.

- عمل اجتماعات دورية تنسيقية تضم مختلف الشركاء لمناقشة التهديدات الصحية والمشاكل المشتركة وطرح الحلول المناسبة.
- تحديد ووصف التحديات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق باستراتيجية الصحة الواحدة.
- إعداد وتقديم التقارير المختلفة للجنة التنسيقية بخصوص محاور الخطة التنفيذية للصحة الواحدة.
- المتابعة والتقييم للتنفيذ العام للخطة التنفيذية للصحة الواحدة.



شكل رقم (٥): الهيكل التنظيمي المقترح



تنمية قدرات الصحة الواحدة

هناك حاجة إلى قدرات تعاوانية صحية لتقوية النظم الصحية والنظم المعنية لتعزيز مفهوم الصحة الواحدة. وتؤدي النظم الصحية العاملة والفعالة أيضاً دوراً حاسماً في الوقاية من الأمراض المعدية الحيوانية المنشأ وأمراض الإنتاج، ومعدلات وفيات الأمهات، وسلامة الأغذية، وغيرها من المخاطر. وتعتبر الموارد البشرية من أهم العناصر التي يركز عليها مفهوم الصحة الواحدة وتأتي الخطوات اللازمة لتنمية القدرات كالتالي:

- إجراء تحليل للموقف لتحديد درجة الخبرة والمهارة والتدريب ومسؤوليات الموظفين المعينين في جميع القطاعات ذات الصلة.
- وضع استراتيجية وطنية لتنمية القوى العاملة لزيادة قدرة الموظفين في جميع الجهات المعنية.
- دعم البرامج التدريبية ذات الصلة مثل: علم الأوبئة الميداني، والاستجابة السريعة، والترصد المعلمي، ومكافحة العدوى، وإجراءات الأمان الحيوي وغيرها.
- تقييم الموارد الحالية ومن أهمها قدرات المعامل على المستوى البشري أو الحيواني في كل من المعامل الحكومية وغير الحكومية.
- انشاء برامج الدراسات العليا من دبلوم أو ماجستير / تعليمي أو مهني، بكليات الطب البيطري والطب البشري أو بالتعاون معهما لإعداد كوادر مدربة على الصحة الواحدة ويقوم بالتدريس به أساتذة وخبراء في مجالات الصحة الواحدة.



الترصد والإنذار المبكر والتقييم المشترك للمخاطر

تعد أنظمة الإنذار المبكر الصحية بشكل عام هي أنظمة مراقبة تعتمد فاعليتها على تجميع المعلومات حول الأمراض ومسبباتها والتنبؤ باحتمالية تطورها لوضع الوباء، وعرضها في التوقيت المناسب من أجل تحفيز التدخلات الصحية العاجلة من قبل الجهات المعنية بالصحة العامة، فهي أداة لدق جرس الإنذار. وتنص استراتيجية الصحة الواحدة على تعزيز آليات الترصد والاستعداد والاستجابة المنسقة على الصعيد الوطني بهدف التعامل الأمثل مع الأحداث الصحية المختلفة وتأتي الخطوات كالتالي:

- تعزيز النظام المتكامل المشترك لترصد الأمراض والأحداث الصحية مع توفير البنية التحتية واللوجستيات اللازمة والخطط والإجراءات التشغيلية الموحدة.
- مراجعة وتقييم استمارات جمع البيانات الحالية وقواعد البيانات المتاحة، مع السعي لإنشاء نظام لتبادل المعلومات ومشاركة التقارير بين الفرق الفنية المختلفة من خلال الاتصال والتنسيق الفعال مع الشركاء المعنيين.
- تحديث قائمة الأمراض الحيوانية المنشأ ذات الأولوية، مع مراجعة آليات الإبلاغ الخاصة بهذه الأمراض.
- إنشاء مجموعة مشتركة لتقييم المخاطر وتحديد الأدوار المختلفة للقطاعات للقيام بالتقييم المشترك للمخاطر.
- تزويد العاملين والمعنيين بتدريب متكامل على نظم الترصد الوبائي والمعملي تحت مظلة الصحة الواحدة.



التخطيط المشترك للتأهب والاستجابة

تنص استراتيجية الصحة الواحدة على تعزيز آليات الاستعداد والاستجابة المنسقة على الصعيد الوطني بهدف التعامل الأمثل مع الأحداث الصحية المختلفة وتأتي الخطوات كالتالي:

- مراجعة الخطط القائمة ووضع خطة وطنية متكاملة متعددة القطاعات للتأهب للطوارئ والاستجابة لها مع صياغة إجراءات تشغيلية موحدة.
- إنشاء فرق للاستجابة السريعة بحيث تكون متعددة التخصصات والقطاعات على مختلف المستويات الإدارية.
- تدريب فرق الاستجابة نظرياً وعملياً من خلال ورش العمل وتمارين المحاكاة والتدريب على رأس العمل.
- التقييم الدوري والمستمر لمدى جاهزية خطط التأهب والاستجابة والتأكد من فاعليتها، مع مراجعة آليات التنسيق المشتركة.

التواصل الفعال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية

يعتبر تطوير قدرة القطاعات المختلفة التواصل الفعال مع المجتمعات المحلية والشركاء المحليين وأصحاب المصلحة الآخرين وكسب الالتزام والدعم من جميع القطاعات المختلفة من المهام الأساسية لتعزيز مفهوم الصحة الواحدة ورفع الوعي المجتمعي والمشاركة المجتمعية حول مفاهيم الصحة الواحدة. وتأتي الخطوات كالتالي:

- تحديد الجمهور المستهدف وقنوات الاتصال المختلفة المستخدمة.



- إنشاء سبل فعالة للتنسيق والتواصل مع التوافق حول أفضل هذه الآليات وتطويرها.
- زيادة الوعي العام لتعزيز الوقاية والاحتواء في حالات الطارئة.
- ترتيب اجتماعات مع الجهات الفاعلة المهمة التي تم تحديدهم من أجل كسب دعمهم وضمن مشاركتهم الفعالة.

إقامة الشراكات والتعاون عبر الحدود

- إقامة الشراكات داخل نطاق الدولة أو خارجها مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية من ضمن خطة الاستراتيجية لتعزيز مفهوم الصحة الواحدة ويأتي ذلك من خلال:
- إدراج قائمة بأصحاب المصلحة المعنيين وشرح الكيفية التي يساعدون بها في تنفيذ خطة الصحة الواحدة.
 - إنشاء أو تعديل الإجراءات القائمة لمتابعة وتسهيل التنسيق والتعاون بين القطاعات ذات الصلة.
 - إنشاء نظام إلكتروني موحد لتشجيع التعاون والتواصل عبر المنصات.
 - عقد اجتماعات متكررة لاستعراض الأنشطة التي تم إنجازها وتبادل قصص النجاح والدروس المستفادة.
 - عقد الشراكات مع المنظمات الدولية المنوطة بمحاور الصحة الواحدة.
 - التعاون مع الدول المجاورة في تقوية وتعزيز مفهوم الصحة الواحدة على المستوى المحلي والدولي.



البحث التطبيقي والابتكار

إن الاهتمام بالبحوث التطبيقية والابتكار ضروري لبناء المعرفة وتطوير الحلول اللازمة للتعامل مع مختلف التحديات على أن يتم توجيهها لتغطي الفجوات البحثية الأساسية. ويمكن أن تركز على الأمراض والمخاطر ذات الأولوية مثل تعزيز المعرفة عن مسببات الأمراض الحيوانية المنشأ وآلية انتقالها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

- تقييم قدرة الدولة على إجراء البحوث المطلوبة وتعزيز هذه القدرات وتفعيل التعاون في مجال البحوث العلمية.
- تحديد مجالات الأبحاث ذات الأولوية مع إعداد مقترحات بحثية تعاونية بمختلف المجالات المشتركة ومن بينها مسببات الأمراض الحيوانية المنشأ.
- تشجيع وتوفير كل ما تحتاجه البحوث التطبيقية التي تخدم صناعة وتطوير اللقاحات الحيوانية المنتجة محلياً.
- نشر أو إبلاغ نتائج الأنشطة البحثية المشتركة تحت مظلة الصحة الواحدة.
- الاستعانة بمعامل الأبحاث وخبرات الجامعات بهدف تنفيذ مشاريع بحثية تطبيقية.
- إعداد اتفاقات مع الشركاء الوطنيين والدوليين للتعاون بهدف التغلب على المشاكل التي تواجه الموضوعات البحثية الرئيسية ومن بينها توفير التمويل اللازم لها.

المضي قدما لتفعيل الإطار

إنّ الصحة الواحدة هي النهج الرئيسي في التصدي للتحديات الصحية المعقدة التي تواجه مجتمعنا، مثل تدهور النظام البيئي وإخفاق النظام الغذائي والأمراض المعدية ومقاومة مضادات الميكروبات.

إنّ الإطار الاستراتيجي القومي يرتكز على ٥ محاور أساسية استرشادا بالإطار العالمي والإطار الإقليمي للصحة الواحدة ويرسي إطار يدمج النظم والقدرات لكي تعمل بشكل أفضل وتدفع قدماً بنهج الصحة الواحدة وتحسين صحة الإنسان والحيوان والنباتات وسلامة البيئة، بموازة الإسهام في التنمية المستدامة. وعليه فسيتم دعم الإطار الاستراتيجي بخطة تنفيذية تتضمن الإجراءات بصفة خاصة مع إعداد توجيهات تنفيذية بغية إرشاد الشركاء المعنيين لتعميم نهج الصحة الواحدة على جميع المستويات؛ وإسداء المشورة السياسية والتشريعية المسبقة والمساعدة الفنية لتنفيذ الأولويات الوطنية؛ وتعزيز التعاون والتعلم وتشارك المعارف.

يأتي ذلك بالإضافة إلى وضع إطار للمتابعة والتقييم يتضمن أهدافاً ومؤشرات ذات صلة بنواتج مختارة لكل محور عمل لقياس التقدم المحرز وتيسير الإبلاغ عن التقدم في الاستراتيجية طوال مدتها الأولية البالغة خمس سنوات. سيتم ربط غايات الاستراتيجية لتعكس المساهمة في تحقيق الغايات ذات الصلة في أهداف التنمية المستدامة.



المراجع

- Advancing the implementation of One Health in the Eastern Mediterranean Region [One-Health-EMR-eng.pdf \(who.int\)](#)
- Anwar, W. A. (2003). Environmental health in Egypt. International journal of hygiene and environmental health, 206 (4-5), 339-350.
- Egypt National Action Plan for Antimicrobial Resistance (2018)
- El-Megharbel, N. (2015). Sustainable development strategy: Egypt's vision 2030 and planning reform. Egypt: Ministry of Planning.
- FAO. (2011). One Health: Food and Agriculture Organization of the United Nations Strategic Action Plan.
- FAO, UNEP WHO, and WOA. 2022. Global Plan of Action on One Health. Towards a more comprehensive One Health, approach to global health threats at the



human-animal-environment interface. Rome.

<https://doi.org/10.4060/cc2289en>

- Mack, A., Hutton, R., Olsen, L., Relman, D. A., & Choffnes, E. R. (Eds.). (2012). *Improving food safety through a one health approach: workshop summary*. National Academies Press.
- Mahrous, H., Redi, N., Nguyen, T. M. N., Al Awaidey, S., Mostafavi, E., & Samhuri, D. (2020). One Health operational framework for action for the Eastern Mediterranean Region, focusing on zoonotic diseases. *Eastern Mediterranean Health Journal*, 26(6).
- National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine. (2017). *Combating antimicrobial resistance: a One Health approach to a global threat: proceedings of a workshop*.
- United Nations. (2014). *Water and Health How Does Safe Water Contribute to Global Health?* New York.
- WHO, F. (2010). *The FAO-OIE-WHO collaboration sharing responsibilities and coordinating global*



- activities to address health risks at the animal-human-ecosystems interfaces. In *International Ministerial Conference on Animal and Pandemic Influenza. Hanoi.*
- WHO. (2015a). Global Action Plan on Antimicrobial Resistance. Geneva, Switzerland.
<https://www.who.int/publications/item/9789241509763>
 - World Health Organization. (2019). *Taking a multisectoral one health approach: a tripartite guide to addressing zoonotic diseases in countries.* Food & Agriculture Org..
 - World Health Organization. (2022). *Multisectoral Coordination Mechanisms Operational Tool: An operational tool of the Tripartite Zoonoses Guide.* Food & Agriculture Org.
 - World Health Organization. (2022). One health joint plan of action (2022–2026): working together for the health of humans, animals, plants, and the environment.
 - WHO. 2020a. WHO global strategy on health, environment and climate change: the transformation



needed to improve lives and wellbeing sustainably through healthy environments. Geneva, Switzerland.

<https://www.who.int/publications/i/item/9789240000377>

- Zinsstag, J., Crump, L., Schelling, E., Hattendorf, J.,Maidane, Y. O., Ali, K. O., ... & Cissé, G. (2018). Climate change and one health. *FEMS microbiology letters*, 365(11), fny085.



المرفقات

المصطلحات الهامة

الصحة الواحدة

هو نهج متكامل وموحد لتحقيق التوازن وتحسين صحة الناس والحيوانات والبيئة. وهو مهم بشكل خاص لمنع التهديدات الصحية العالمية والتنبؤ بها وكشفها والاستجابة لها.

ويشجع هذا النهج قطاعات وتخصصات ومجتمعات متعددة على مستويات مختلفة من المجتمع للعمل معاً. وبهذه الطريقة، يتم تطوير أفكار جديدة وأفضل تعالج الأسباب الجذرية للمشكلات وتدعم إيجاد حلولاً طويلة الأجل ومستدامة.

وتشمل الصحة الواحدة القطاعات المختلفة مثل الصحة العامة والطب البيطري والبيئة وبشكل خاص السيطرة على الأمراض حيوانية المنشأ، سلامة الغذاء والماء، والتغذية. بالإضافة إلى مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات والحد من التلوث البيئي.

الشراكة الرباعية

تعمل المنظمات الثلاثة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان) معاً منذ عقود وهو ما عرف سابقاً بالشراكة الثلاثية وذلك بهدف التصدي للمخاطر التي تواجه الإنسان والحيوان والبيئة.



في فبراير ٢٠٢١، دعت المنظمات الثلاث برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الانضمام إلى المؤتمر الثلاثي، مؤكدة من جديد أهمية البعد البيئي للتعاون الصحي الواحد. وعقب الاجتماع التنفيذي السنوي الثلاثي السابع والعشرين المنعقد في مارس ٢٠٢١، اتفق المؤتمر الثلاثي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن يضعاً معاً استراتيجية وخطة عمل لمنع الأوبئة في المستقبل من خلال نهج الصحة الواحدة. وفي مارس ٢٠٢٢، في الاجتماع التنفيذي السنوي الثلاثي الثامن والعشرين، وقعت المنظمات الأربع مذكرة تفاهم لتعكس تغييراً من الشراكة الثلاثية إلى شراكة رباعية جديدة، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كشريك متساوٍ.

الأمراض حيوانية المنشأ

هي عبارة عن مرض معد قفز من الحيوان إلى الإنسان. وقد تكون العوامل المسببة للأمراض الحيوانية المنشأ عوامل بكتيرية أو فيروسية أو طفيلية، أو قد تشمل عوامل غير تقليدية بإمكانها الانتشار بين البشر من خلال المخالطة المباشرة، أو بواسطة الغذاء، الماء، أو الهواء.

تمثل الأمراض حيوانية المنشأ مشكلة كبيرة من مشاكل الصحة العمومية في جميع أنحاء العالم بسبب العلاقة الوثيقة بالحيوانات سواءً في مجال الزراعة أو في البيئة الطبيعية. كما يمكن أن تؤدي إلى توقف عمليات إنتاج المنتجات الحيوانية والاتجار بها لغرض استهلاكها كأغذية ولغيرها من الاستعمالات.

الأمراض المنقولة بواسطة النواقل

هي أمراض بشرية تسببها الطفيليات والفيروسات والبكتيريا التي تنقلها النواقل. وتشمل أمراض مثل الملاريا وحمى الدنج والحمى الصفراء وداء الليشمانيات



وداء شاغاس وغيرها. ويرتفع عبء هذه الأمراض إلى أقصاه في المناطق المدارية وشبه المدارية، وهي تؤثر بشكل غير متناسب على أفقر فئات السكان. ويُحدّد توزيع الأمراض المنقولة بواسطة النواقل عن طريق الاستعانة بمجموعة معقدة من العوامل الديموغرافية والبيئية والاجتماعية.

الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية والمياه

تحدث الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية والمياه عندما يتم تناول مستويات غير آمنة من مسببات الأمراض والملوثات الكيميائية وغيرها من السموم من الطعام أو الماء. تلوث الغذاء والماء لا يؤثر على البشر فحسب، ولكنه يؤثر على الحيوانات أيضًا. تحدث الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية نتيجة تلوث الأغذية في أي مرحلة من مراحل سلسلة إنتاج الأغذية وتوصيلها واستهلاكها. يمكن أن تنجم عن عدة أشكال من التلوث البيئي بما في ذلك التلوث في الماء أو التربة أو الهواء، وكذلك تخزين الأغذية غير الآمنة ومعالجتها.

مقاومة مضادات الميكروبات

إن مضادات الميكروبات - بما فيها المضادات الحيوية والأدوية المضادة للفيروسات ومضادات الفطريات ومضادات الطفيليات - هي أدوية تُستعمل للوقاية من الالتهابات التي تصيب الإنسان، والحيوان، والنبات، ولعلاجها. تظهر مقاومة مضادات الميكروبات عندما تطرأ تغييرات على البكتيريا والفيروسات والفطريات والطفيليات بمرور الزمن فتصبح أقل استجابةً للأدوية وتصبح المضادات الحيوية والأدوية الأخرى المضادة للميكروبات غير ناجعة بفعل مقاومة الأدوية،

وتزايد باطراد صعوبة علاج الالتهابات أو يستحيل علاجها. ومع صعوبة علاج الالتهابات تزيد خطورة انتشار الأمراض والاعتلالات الوخيمة والوفيات. يشار أحياناً إلى الكائنات الحية الدقيقة التي تطور مقاومة مضادات الميكروبات باسم "الجراثيم المستعصية"

الصحة البيئية

تشكل صحة البيئة أساساً مهماً للحفاظ على صحة البشر والحيوانات والنباتات. وفي سبيل تأمين نظام بيئي صحي فإنه لابد من الحفاظ على البيئات الطبيعية والتنوع البيولوجي. كما أن الإصحاح البيئي، والحد من تلوث الهواء، وتوفير ما يكفي من خدمات المياه والنظافة الصحية، واستعمال المواد الكيميائية على نحو مأمون، والحماية من الإشعاعات، وأماكن العمل الصحية والمأمونة، والممارسات الزراعية السديدة، وبيئات المباني والمدن الداعمة للصحة، هي كلها شروط أساسية للتمتع بصحة جيدة.

يشكل التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية عدة تهديدات صحية معقدة ومتجذرة دائماً في كيفية تفاعل البشر مع البيئة واستخدامها.

